جذور التجربة الديمقراطية في الخليج العربي
-دراسة تاريخية-

م.د. هاشم عبد الرزاق صالح
جامعة الموصل/ كلية الآداب

تاريخ تسليم البحث : 2010/9/21 ؛ تاريخ قبول النشر : 2010/11/14

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث بدايات الحركة الديمقراطية في منطقة الخليج العربي . واهم الظروف والعوامل التي كانت وراء انتشار الأفكار والمبادئ الديمقراطية أذ اتسمت الكيانات السياسية الحاكمة في الخليج العربي في مرحلة (ما قبل اكتشاف النفط) بتسلط شيخ القبيلة (أو الأسر الحاكمة فيما بعد) واحتكاره لمقاليد الأمور السياسية والاقتصادية نتيجة ظروف وعوامل داخلية وخارجية .

شهد الواقع السياسي والاجتماعي لمنطقة الخليج العربي تغيراً كبيراً نتيجة عدة عوامل يأتي في مقدمتها تأثير النهضة العربية الحديثة وانتشار المؤسسات التعليمية والثقافية مما كان له الأثر الكبير في ظهور دعوات إصلاحية تسعى – في جزء من أهدافها – الى نشر المبادئ والمفاهيم الديمقراطية وتطبيقها في المجتمع الخليجي ، ابتدأت في الكويت والبحرين ودبي . لتشكل الملامح الأولى للحياة الديمقراطية في الخليج العربي .

The Roots of the Democratic Experience in the Arab Gulf
-A Historical Study-

Lecturer Dr. Hashim Abdulrazzaq Saleh
College Of Art -Mosul University

Abstract:

This research tackles the beginning of the democratic movement in the Arab Gulf region . Moreover, it sheds light on the most important circumstances and factors behind spreading the democratic thoughts and principles .

The governing political parties in the Arab Gulf were characterized (before discovering oil) by the domination of the tribe leader (Sheikh) (or dynasties later on) and monopolizing the political and

economic key positions on account of internal and external circumstances as well as factors .

In fact, the social and political reality in the Arab Gulf witnessed a great change as a result of many factors first of which the influence of the modern Arab renaissance and the spreading of the educational and cultural institutions a matter which greatly contributed to the emergence of reforming calls working , as a part of their aims , to spread the democratic principles and concepts and apply them in the Gulf societies . It began in Kuwait , Bahrain and Dubai to form the first features of the democratic life in the Arab Gulf .

المقدمة:

تمثل الديمقراطية في أحد أوجهها المختلفة نظاماً للحكم ومنهجاً سلمياً للإدارة والسلطة.ويكون ذلك بأقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة في عملية صنع القرار وممارسة السلطة. وتعيش الأقطار الخليجية في الوقت الحاضر تجربة ديمقراطية متميزة نسبياً عن بقية أقطار الوطن العربي من أذ يتمتع الأفراد بدرجة من الحرية الشخصية وإبداء الرأي . ويرجع ذلك إلى ظروف اقتصادية ودستورية وقانونية وفرت للفرد الخليجي مساحة من المشاركة السياسية.ويمكن القول أن هذا التصور عن منطقة الخليج العربي وتجربتها الديمقراطية كان حصيلة تطور تاريخي له سماته السياسية والفكرية والثقافية .

لذلك تناولت هذه الدراسة جذور التجربة الديمقراطية في منطقة الخليج العربي،بمحورين رئيسين. أستعرض المحور الأول الظروف والعوامل التي كانت وراء نشوء وانتشار الأفكار والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع الخليجي الذي عانى من هيمنة واستبداد شيخ القبيلة، والأسر الحاكمة فيما بعد،في حين سلط المحور الثاني الضوء على أولى التجارب الديمقراطية في الخليج العربي.والمتمثلة بحركة عام 1938 الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي. والتي مثلت الخطوة الأولى لتطور النظام الدستوري والديمقراطي في منطقة الخليج العربي.

أولاً. ظروف وعوامل انتشار الأفكار الديمقراطية في الخليج العربي:

إن الحديث عن التجربة الديمقراطية في الخليج العربي لابد ان يسبقه حديث عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة. لأن طبيعة هذه الأنظمة واسلوب ادارتها للبلاد كانت المحفز والدافع لظهور الأفكار الديمقراطية وانتشارها في منطقة الخليج. ويجمع المؤرخون على

أن الوصف الذي اتسمت به الكيانات السياسية في الخليج في (مرحلة ماقبل اكتشاف النفط) كانت عبارة عن مشيخات تقليدية مستقلة يحكمها المفهوم القبلي رغم ارتباطها الأسمي بالدولة العثمانية . وهي بسيطة في تركيبتها وخالية من التعقيد .فالقبيلة تشكل اساس التنظيم الأجتماعي والأقتصادي في كل بلدان الخليج العربي[1].

ويحتكر شيخ القبيلة جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مع وجود مجلس استشاري مؤلف من كبار التجار والوجهاء وعلماء الدين لأستشارتهم في بعض القضايا الرئيسة. وكان على الشيخ ان يتعامل مع رعاياه مباشرة بالاستماع إلى مشاكلهم والعمل على إيجاد الحلول لها وتكون احكامه نافذة[2] مستنداً في سلطته الى مجموعة من الأعراف والتقاليد التي كانت بمثابة قانون غير مكتوب للقبيلة[3] .

ويعد نظام حكم المشيخة الذي كان سائداً في منطقة الخليج العربي البنية السياسية الرئيسية في المنطقة. فلم تكن ثمة مؤسسات مدنية او ادارية في المجتمع لغياب التشريعات التي تنظم ظهور تلك المؤسسات وقيامها. فأصبح الشيخ ومستشاروه يديرون مختلف نواحي الحياة ويتحكمون بها[4] .

ونتيجة التحالفات الداخلية والخارجية لقبائل المنطقة وعلاقاتها مع القوى الأستعمارية, في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين , انتقلت نظم الحكم تدريجيا من نمط التحالف القبلي التقليدي الى حكم أسر مالكة يقوم على الغلبة. وتحولت القبيلة الى مؤسسة سياسية يتمحور حولها العمل السياسي والأقتصادي والأجتماعي. مع بقاء شئ من شكل التحالفات القبلية القديمة[5] . وقد سيطرت هذه الأسر على الشؤون الاقتصادية للمنطقة الى جانب سيطرتها السياسية. لأن بعضها كان يمارس التجارة قبل تولي الحكم. فأصبحت الأسر الحاكمة في الخليج

(1) يوسف محمد عبيدان، "أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين" ، مجلة السياسة الدولية، العدد(115)،يناير ، القاهرة ، 1994،ص42 .

(2) ابراهيم خليل أحمد، "بدايات التحدي الاجتماعي والفكري الاجنبي في أقطار الخليج العربي" ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد(30)، بغداد ، 1986،ص18 .

(3) عبد المالك خلف التميمي، "الخليج العربي . دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد(2)،حزيران1981،ص17 .

(4) عبيدان ، المصدر السابق ، ص43 .

(5) علي الخليفة الكوراني ، الخليج العربي والديمقراطية . نحو رؤية مستقبلية لتعزيز الديمقراطية (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، 2002) ، ص55 .

بمرور الزمن هي المحتكرة للسلطة السياسية والاقتصادية[1] . وأصبح الولاء للزعامات القبلية اقوى واكثر نفوذاً من الولاء الوطني. لذلك انعدمت مظاهر الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، أذ أن السلطة السياسية انحصرت بيد الشيخ الذي تحول الى حاكم مستبد في شؤون المنطقة[2] .

وينقل لنا المؤرخ الشيخ حافظ وهبة (1882–1967)[3] صورة واضحة عن الحكم المطلق الذي كان سائداً في الخليج العربي انذاك من خلال حوار جرى بينه وبين الشيخ جابر الثاني الصباح (1915–1917) اخو امير الكويت انذاك مبارك الصباح (1896–1915) . عندما انكر حافظ وهبة فداحة الضرائب وطريقة صرفها. فيقول: "كنت اشرح للشيخ جابر حديث (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) فقال الشيخ: ان كلامك كلام مطاوعة [المطاوع هو الملا أو المعلم في الكتاتيب] ما هي ميزة الأمير على الباعة واصحاب الدكاكين ياشيخ حافظ؟ خذها كلمة جامعة: الرعية مثل الغنم كلما طال صوفها جززناه.. فقلت له ولكن الغنم ياحضرة الشيخ تحتاج الى من يعتني بها كي يتكاثر نسلها وانتم لاتكتفون بالصوف فأن المقص كثيراً مايصيب الجلد. فقال: ان الحاكم يجب ان تكون يده مطلقة في كل شي في المال وفي الأرواح. والرعية اذا استغنت وكثر مالها طغت على الحاكم وربما افلتت من يده .. وعندما اراد وهبة الأستمرار في مناقشة الأمير رده قائلاً : ايها الشيخ ليس هناك فائدة من المناقشة فنحن لانفهم من الحكم الا ماأسلفناه لك وكلام اهل الدين قد سمعناه في دروس الوعظ وخطب الجمعة ولسنا في حاجة الى المزيد"[4]. وهي صورة واضحة لما كان يفهمه الحاكم عن الحكم والسلطة.

كما يؤكد الباحث الاجتماعي خلدون النقيب على أن انعدام وجود تنظيمات وقوى اجتماعية وسياسية مستقلة عن الدولة ومعبرة عن مصالح وطموحات المجتمع الخليجي كان سببه جهود الأسر الحاكمة في الخليج العربي للاستئثار بالسلطة واحتكارها. مضيفاً ان تلك الأسر الحاكمة منعت قيام

---

(1) محمد جابر الأنصاري ، "تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي" ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد (15) ، 1980 ، ص66 .

(2) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي1938–1971،مركز دراسات الوحدة العربي ، ط2 (بيروت ، 2003) ، ص46 .

(3) حافظ وهبة : سياسي ومؤرخ مصري . زار عدداً من الأقطار الخليجية للتدريس والإصلاح . تقلد مناصب وزارية عديدة في الحكومة السعودية . ينظر : مفيد الزيدي ، بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (ابو ظبي، 1998)، ص65.

(4) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي ، الأنظمة العربية وتحديات التغيير .قراءة تاريخية في التجربة الكويتية ، ضمن ندوة : النظام السياسي العربي الاقليمي .التغيير والاستمرارية،مركز الدراسات الاقليمية،جامعة الموصل،26تشرين الثاني 2008،ص49 .

الأحزاب السياسية وقمعت التنظيمات العمالية وامتدت سطوتها لتخترق جميع مؤسسات المجتمع المدني من مناهج دراسية ووسائل اعلام وصحف ومؤسسات دينية[1].

أدت هذه الظروف الى تخلف منطقة الخليج العربي فكرياً وثقافياَ وضعف الوعي السياسي لدى المجتمع الخليجي. فضلاً عن سياسة العزلة الثقافية والفكرية التي اتبعتها الدول الأستعمارية في الخليج وتعمدها ابقاء المنطقة في حالة من التخلف الفكري والحضاري لأحكام السيطرة عليها والتحكم بمقدراتها زاد من تأثير تلك الظروف[2] .

مهما يكن من أمر، فأن ثمةعوامل رئيسية أسهمت في أنتشار الافكار الديمقراطية. وساعدت على أزدياد الوعي السياسي و الفكري في منطقة الخليج العربي. يمكن أستعراض أبرزها . وكما يلي:

1. تأثير النهضة العربية الحديثة

عانت منطقة الخليج العربي ، حتى مطلع القرن العشرين ، من عزلتها عن مراكز الانشطة الفكرية والثقافية للنهضة العربية الحديثة . فرضتها الأوضاع الاجتماعية للمنطقة ، ومحاولات الاستعمار الابقاء على تخلف الحياة الفكرية والثقافية الا بما يخدم مصالحه ووجوده في المنطقة . على الرغم من ذلك كان لابناء الخليج العربي محاولات جادة للانفتاح على العالم الخارجي والافادة من أفكار النهضة العربية الحديثة .

وقد ساهمت عوامل عديدة في إطلاع ابناء الخليج على الانجازات الفكرية والثقافية للنهضة العربية الحديثة ، منها : دور الصحافة العربية ، والزيارات التي كان يقوم بها عدد من المفكرين الى المنطقة ، ثم الرحلات التي كان يقوم بها ابناء الخليج الى بعض مراكز النهضة العربية الحديثة (بيروت ، القاهرة ، بغداد) ، سواء لاغراض التجارة، او لطلب العلم.

فالصحافة العربية تعد أحد الروافد المهمة لانتشار الافكار الديمقراطية في منطقة الخليج العربي. فاعتمدت الشرائح المثقفة من أبناء الخليج في دبي والرياض والمنامة ومسقط على بعض الصحف والمجلات التي كانت تصدر في بعض الاقطار العربية ، مثل مصر والعراق ولبنان . وقد تأثر ابناء الخليج بالاعمال الفكرية والادبية المتميزة للمفكرين العرب ، والتي كانت تنشر في

---

(1) خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت 1989) ، ص149 .

(2)سعيد عبد الله حارب،الخليج العربي امام التحدي العقدي،ضمن ندوةالتحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي،مسقط في الفترة21-23 ابريل 1985،مكتب التربية العربية لدول الخليج العربي(الرياض،1987)،ص236 .

عدد من الصحف والمجلات منها : المنار والعروة الوثقى والاهرام والمقتطف والاستقلال والزمان والنهار فأقبلوا بشغف على مطالعتها ومناقشة الافكار التي حوتها والتأثر بها[1] .

ويمكن القول ان بعض تلك الصحف ، كانت تشكل مصدر قلق وازعاج للسلطات الاستعمارية في الخليج لطبيعة الافكار العدائية التي حملتها تلك الصحف تجاه الاستعمار البريطاني . وتحريضها الشعب للمطالبة بحقوقه السياسية[2] .

وتجدر الاشارة هنا الى تأثير العراق الفكري في منطقة الخليج العربي عن طريق الصحف التي انتشرت في العراق اواخر القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين . فضلاً عن وجود العتبات المقدسة في العراق التي كانت محط اهتمام وزيارة اعداد من سكان الخليج واطلاعهم على تطورات الحياة الفكرية في العراق[3] . الى جانب الدور الذي أدته أذاعة قصر الزهور التي كان يديرها ويشرف عليها الملك غازي(1933–1939) في تحفيز أبناء الخليج للمطالبة بأصلاح أوضاعهم السياسية والاقتصادية. وأنتقادها طبيعة الحكم القبلي في الخليج وأثر السياسة البريطانية فيه[4] .

اما العامل الآخر الذي اسهم في بلورة الوعي الديمقراطي فهو الرحلات التي كان يقوم بها رواد الفكر الاصلاحي الحديث الى المنطقة . ومن اوائل تلك الرحلات الزيارة التي قام بها المفكر جمال الدين الافغاني (1839–1897) ، في العقد الاخير من القرن التاسع عشر . الا ان عدم معرفة السكان آنذاك بأهمية شخصية الأفغاني وما يحمله من أفكار إصلاحية جعلت الزيارة تنتهي دون فائدة . وهذا ما يؤكد تخلف المنطقة وضعف الوعي الثقافي فيها . فقد كان للأفغاني آنذاك شهرة واسعة[5] .

وفي عام 1910 وصل البحرين قادما من قطر المحدث والفقيه والمفكر الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع (1880–1965) ، احد تلاميذ المفكر والمصلح والفقيه العراقي محمود شكري

---

(1) مبارك الخاطر ، الكتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين 1875–1925 ، مطابع المختار الإسلامي (القاهرة ، 1978) ، ص ص 9–10.

(2) أحمد ، المصدر السابق ، ص413 .

(3) خالد البسام، تلك الأيام.حكايات وصور من بدايات البحرين،بانوراما الخليج(المنامة ، 1986) ، ص 15.

(4) إبراهيم خلف العبيدي، "التيارات السياسية في الخليج العربي" ، مجلة المجمع العلمي ، بغداد ، المجلد (45)، 1998 ، ص15 .

(5) عبد الله محمد الطائي ، الأدب المعاصر في الخليج العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (القاهرة ، 1974) ، ص 19.

الآلوسي (1856–1924) ، وكان له دور في مقاومة النشاط التبشيري في البحرين . وتخرج على يديه عدد من رواد الفكر والادب الحديث في البحرين وقطر[1] .

وكان للشيخ المجدد محمد رشيد رضا (1865–1944) اتصالات وحوارات مع ابناء المنطقة ومثقفيها منذ مطلع القرن العشرين . وبرز دور الشيخ واضحاً في توجيه الشباب الخليجي لمقاومة النشاط التبشيري في الخليج من خلال الرسائل المتبادلة بينهم على صفحات مجلة المنار[2] . كما كان للزيارة التي قام بها الشيخ رشيد رضا الى الكويت تأثيراً كبيراً في الشباب الكويتي من خلال خطبه التي ركز فيها على ضرورة الاصلاح والتغيير داخل المجتمع[3] .

بعد ذلك توالت زيارات عدد من رواد النهضة الفكرية الحديثة، مثل الأديب والمفكر الليبي سليمان الباروني (1870–1940) . والمؤرخ والأديب اللبناني أمين الريحاني (1879–1940) ، والمصلح التونسي عبد العزيز الثعالبي (1874–1944) ، وغيرهم[4] .

مهما يكن من امر ، فقد كان لهؤلاء الرواد دور كبير في نمو الاتجاه الديمقراطي وتعزيزه في الخليج العربي . كما اسهم هؤلاء الرواد في انضاج الوعي الفكري لدى الشريحة المثقفة في الخليج . والذين اخذوا على عاتقهم مهمة المطالبة باصلاح المجتمع وتطويره والمشاركة في صنع القرارالسياسي وادارة البلاد .

اما المصدر الآخر لانتشار الديمقرطية فهو اطلاع ابناء الخليج على مظاهر النهضة الحديثة في الخارج ونقلها الى مجتمعاتهم . وقد قام بهذا الدور فئتان اجتماعيتان ممن تأثروا بالنهضة الحديثة في بعض الاقطار العربية . هما التجار وطلبة العلم . فقد قام بعض التجار الخليجيين بجلب عدد من الصحف والمجلات والكتب الحديثة الى بلدانهم . كما نقل هؤلاء التجار ايضاً تجاربهم ومشاهداتهم لمظاهر النهضة الحديثة ، في زياراتهم لعدد من العواصم العربية ، مثل القاهرة وبغداد ودمشق وبيروت . وتحدثوا في مجتمعاتهم عن العديد من القضايا الفكرية والثقافية التي تأثروا بها في رحلاتهم تلك[5] .

---

(1) أحمد ، المصدر السابق ، ص415 .

(2) الخاطر ، المصدر السابق ، ص40 .

(3) عبد العزيز الرشيد،تاريخ الكويت، مكتبة الحياة(بيروت،1971)،ص357.

(4) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم(الكويت، 1981)،ص182 ؛ يوسف السالم ، معجم أدباء وشعراء الكويت ، مطبعة النعمان (النجف،1973) ، ص18 .

(5) عبد الرزاق البصير ، "نشأة الحركة الثقافية والأدبية في الكويت" ، مجلة اقلام بغداد ، السنة (10) ، العدد (7) ، نيسان 1975 ، ص 37.

كما كان للمدرسين العرب العاملين في الخليج اسهام واضح في نقل الافكار والاتجاهات الفكرية التي يحملونها من بلدانهم الى اقطار الخليج العربي[1] أما البعثات العلمية التي قام بها ابناء الخليج الى بعض مراكز الفكر والثقافة العربية ، فقد كان لها ايضاً دور في تحفيز الحياة الفكرية للخليج العربي[2]. ومن ذلك قيام الحكومة الكويتية بأرسال عدداً من الطلبة للدراسة في الكليات والمعاهد العراقية . وقد تخرج في تلك المؤسسات العلمية العراقية نخبة من المثقفين الكويتيين ، كان منهم خالد سليمان العدساني (1905–1989) ، سكرتير المجلس التشريعي عام 1938 . الذي تلقى تعليمه في كلية الإمام الأعظم ببغداد[3] .

يمكن القول ان تلك الرحلات والبعثات العلمية والتجارية كانت النواة الاولى لظهور نخبة اجتماعية تحمل مفاهيم جديدة ، اخذت على عاتقها طرح مشاريع اصلاحية في المجتمع الخليجي ، ومنها قضية الديمقراطية .

2. دور المؤسسات التعليمية والثقافية :

نتيجة الدور الذي قام به التجار وطلبة العلم الخليجيون في نقل معالم النهضة الفكرية والثقافية التي شاهدوها في بعض الدول الى مجتمعاتهم. ورغبة الشريحة المثقفة من ابناء الخليج في ازالة الجمود والتخلف الفكري والثقافي السائد في الخليج، بدأت المنطقة تشهد تحولات فكرية واجتماعية، كان أبرزها تطور التعليم الحديث، وتأسيس الاندية والجمعيات، وكما يأتي :

أ. المدارس :

يعد التعليم الديني(الكتاتيب) الاساس والقاعدة التي تاسس عليها التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي . وقد استمر هذا النمط من التعليم حتى مطلع القرن العشرين. عندما ظهر التعليم الحديث في عدد من دول الخليج . وقد بدأت المحاولات الاولى للتعليم الحديث في بعض دول الخليج العربي مثل الكويت، والبحرين وامارات ساحل عمان، ونجد والحجاز، منذ مطلع القرن العشرين. فتأسست في الشارقة اول مدرسة حديثة عام 1900 سميت بـ (المدرسة التيمية)

(1) اياد حلمي الجصاني ، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي ، دار المعرفة(الكويت، 1982) ، ص ص 226–227.

(2) عبد الله السجاري مشاري ، الشعر الحديث في الكويت الى سنة 1950 ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات (بيروت ، د.ت) ، ص 86.

(3) خليفة الوقيان ، القضية العربية في الشعر الكويتي (د.م ، 1977) ، ص45.

قام بتمويلها تاجر اللؤلؤ علي بن محمد بن علي المحمود. ضمت (320) طالباً وطالبة. كانت الدراسة فيها والمسكن والكتب مجانية[1] .

وفي الكويت افتتحت اول مدرسة حديثة عام 1911 ، سميت بالمدرسة (المباركية) نسبة الى امير الكويت الشيخ مبارك الصباح. تولى ادارتها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي[2]. تلتها عام 1921 المدرسة الاحمدية تيمناً بالشيخ احمد الجابر الصباح . تبرع لانشائها عدد من وجهاء الكويت[3] .

وخلال عام 1938 ، تحرك بعض الكويتيين لإنشاء مدارس دينية ومنها مدرسة سميت بالجعفرية . وعلى الرغم من كونها تدرس الآداب والعلوم المختلفة إلا أنها على ما يبدو اهتمت بعلوم المذهب الجعفري (نسبة الى الإمام جعفر الصادق "رضي الله عنه") . وعين العراقي محمد العادلي مديراً لها[4]. وتوالت بعدها تأسيس العديد من المدارس ، وإرسال البعثات العلمية الى اقطار العالم العربي والإسلامي[5].

أما في البحرين فيرجع تأريخ التعليم النظامي فيها الى نهاية القرن التاسع عشر، عندما تولت زوجة المبشر الامريكي صموئيل زويمر (S. Zweamer) الاشراف على مدرسة (جوزة البلوط) التي تأسست عام 1899[6] . وفي عام 1919 بدأ التعليم الوطني في البحرين بافتتاح مدرسة (الهداية الخليفية) في المحرق بتبرعات الاهالي ، وتبعها تأسيس مدرسة (الهداية الثانية) في المنامة عام 1921[7].

---

(1) ابتسام عبد الأمير حسون ، دولة الإمارات العربية المتحدة . دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب (جامعة بغداد) ، 1983 ، ص94 .

(2) أديب مصلح كويتي: وهو احد اقطاب الحركة الفكرية والثقافية في الكويت والخليج العربي. اسهم في تأسيس العديد من المدارس والمكتبات والجمعيات الثقافية. توفي عام 1073. ينظر: الرشيد ، تاريخ الكويت، مصدر سابق، ص ص325–326 ؛ حمد محمد الاسعيدان ، الموسوعة الكويتية المختصرة ، ج3، ط2 ، وكالة المطبوعات (الكويت ، 1981) ، ص 1183.

(3) الرشيد ، المصدر السابق ، ص37 .

(4) الزيدي ، بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص47.

(5) ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، منشورات ذات السلاسل ، (الكويت 1988)، ص132 .

(6) مي محمد خليفة، "مائة عام من التعليم النظامي في البحرين، السنوات الاولى للتأسيس" ، مجلة البحرين الثقافية ، المنامة، السنة (6)، العدد (24)، نيسان، 2000، ص164.

(7) حمد بن حمادي ضاحي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر من 1949–1945، دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد (كلية التربية – ابن رشد، 1997)، ص167.

وتأخر ظهور التعليم الحديث في قطر حتى منتصف القرن العشرين. وكان التعليم الاهلي هو المسيطر على واقع التعليم في البلاد. حيث كان هناك عدة مدارس اهلية على غرار الكتاتيب. تدرس فيها العلوم الإسلامية. وأول مدرسة نظامية اسست في الدوحة عام 1951[1].

كان التعليم الديني (الكتاتيبي) كبقية الدول الإسلامية، هو الغالب على التعليم في الحجاز، الذي اتخذ من الجوامع والمساجد مراكز للدراسة. ولم يظهر التعليم الحديث الا في عام 1926، بعد أن أنشأ الملك (السلطان آنذاك) عبد العزيز بن سعود (ادارة المعارف العامة) لتنظيم التعليم في (12) مدرسة حكومية وأهلية أسست في الرياض والمناطق المجاورة لها. استخدمت المدرسين العرب للتدريس فيها. وأدخلت مناهج متعددة ، كالجغرافية والهندسة واللغات الأجنبية[2].

لم يتغير التعليم الديني التقليدي في سلطنة عمان، حتى تأسست المدرسة (السلطانية) عام 1930 ثم تبعها انشاء مدارس نظامية اخرى تعتمد على المناهج الحديثة والمدرسين العرب في التدريس[3]

ب. الأندية والجمعيات والمجالس الاجتماعية :

مع نمو نخبة واعية في المجتمع الخليجي، وتفاعلها مع تطورات الاحداث الداخلية والخارجية . انتشرت في منطقة الخليج العربي مجالس اجتماعية وادبية، اخذت تلك الفئة تطرح فيها افكارها ومواقفها من مجمل الاحداث. ومناقشة المشكلات الاجتماعية والقضايا السياسية ، والاطلاع على تطورات الاحداث الخارجية . فضلاً عن ممارسة الهوايات الشخصية[4] .

تعد تلك المجالس البيتية، او كما تعرف في الخليج بـ (الديوانيات)[5] ، النواة الاولى للمجالس الاجتماعية والثقافية، ومنها انطلقت فكرة الاندية والجمعيات الادبية والفكرية في الخليج

(1) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر ،دار اسامة للنشر والتوزيع(عمان،2004) ، ص ص 234-235.

(2) مفيد الزيدي ، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر ، دار اسامة (عمان 2004)، ص234-235 .

(3) لمحات عن ماضي التعليم في عمان، منشورات وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب (مسقط، 1985)، ص ص35 وما بعدها.

(4) محمد غانم الرميحي ، "واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي" ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، العدد 49 ، آذار 1983 ، ص48 .

(5) الديوانيات : مكان ملحق بالبيت يجتمع فيه الرجال وهي تعبر عن مظاهر الكرم والجود لصاحبها . وقد مثلت امتداداً طبيعياً للحياة البدوية والقبلية في الخليج العربي . كما تعد بمثابة مؤسسة اجتماعية تناقش فيها

العربي والتي عدت واجهة من واجهات العمل الديمقراطي في الخليج. حيث شهدت تلك المجالس اقامة المناظرات والمناقشات حول المسائل الفكرية والادبية وقضايا الاصلاح الاجتماعي والسياسي. الى جانب دورها الاقتصادي ، كونها تعد مكاناً لاجتماع التجار والعاملين في الغوص للتداول في شؤون مهنتهم[1] .

بمرور الوقت أخذت تلك المجالس تهتم بالشؤون السياسية الى جانب اهتمامها بقضايا المجتمع ، وايجاد الحلول لمشاكله . وتستقطب الشخصيات الاصلاحية ، وتنظم فيها المحاضرات واللقاءات السياسية . وتداول فيها الكتب السياسية والادبية، فضلاً عن الصحف والمجلات ، وتناقش الافكار التي تطرحها[2] . وهي بذلك اصبحت تمثل متنفساً للجماعات الاصلاحية لتعبر عن افكارها ومشاريعها الاصلاحية . ومركزاً لنمو الوعي السياسي والفكري والتأثير الاجتماعي[3] . والتي على اساسها تشكلت الاندية والجمعيات الفكرية في الخليج العربي . فتأسست في الكويت عام 1913 (الجمعية الخيرية) . وتأسس في العام ذاته في البحرين نادي (أقبال أوال الليلي) . وأعلن عام 1920 في مدينة المحرق في البحرين عن تأسيس (النادي الادبي) الذي تبنى أعضاؤه الدعوة الى الاصلاح السياسي . مما أثار حفيظة السلطات البريطانية في البحرين. وتسبب في أغلاقه منتصف الثلاثينات . وغيرها من الجمعيات والاندية التي كانت بمثابة القاعدة التي أنطلقت منها الدعوات الاصلاحية والافكار الديمقراطية وسهلت انتشارها في منطقة الخليج العربي[4] .

القضايا السياسية والاجتماعية للمنطقة للتفاصيل ينظر : محمود بهجت سنان ، تاريخ قطر العام ، مطبعة المعارف (بغداد 1966) ، ص ص210–211 ؛ في الكويت ... القبيلة أساس المجتمع والديوانة برلمانها . مقال منشور على شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت) على الموقع : www.aljazeera.net

(1) محمد جابر الأنصاري ، لمحات من الخليج العربي ، الشركة العربية للوكالات والتوزيع (البحرين ، 1970) ، ص ص116–117 ؛ أحمد ، المصدر السابق ، ص414 .

(2) عبد العزيز حسين ، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت ، معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة 1960) ، ص108 .

(3) للتفاصيل ينظر : خالد محمد مغامس ، الديوانية الكويتية تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي ، دار السياسة (الكويت 1992) ؛ أحمد البغدادي وفلاح المديرس ، "دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية" ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 15 ، العدد 169 ، آذار 1993 ، ص ص90–92 .

(4) للتفاصيل ينظر : عبد الله الحركة الأدبية والفكرية في الكويت ، مصدر سابق ، ص345 ؛ أحمد ، مصدر سابق، ص415 ؛ تقي محمد البحارنة ، تاريخ بدايات الأندية الثقافية في البحرين ، مجلة العروبة، العدد 12 ، أيلول 1998 ، ص ص17–18 .

3. الموقع الجغرافي :

وثمة من يشير الى تأثير الموقع الجغرافي المتميز لبعض الموانئ الخليجية حيث تعد هذه الموانئ الأكبر والأنشط في المنطقة . فكانت من عوامل التواصل والاحتكاك مع الشعوب الأخرى والاستفادة من تجاربهم الديمقراطية[1] .

ثانيا. بدايات الحركة الديمقراطية في الخليج العربي :

كان لتلك العوامل تاثير كبير على ازدياد الوعي السياسي والثقافي في المنطقة ساعدت جميعها في نشر افكار جديدة كان ابرزها الحرية والاستقلال والمشاركة السياسية، وضرورة طرد المستعمر الاجنبي من الاراضي العربية، والدعوة الى الاصلاح. وقد وجدت هذه الافكار صدىً كبيراً بين الحربين العالميتين في كل من الكويت والبحرين ودبي. لتتحول الى مطالب سياسية اصلاحية دستورية يمكن عدها التجربة الاولى لتطور النظام الديمقراطي في منطقة الخليج العربي، وكما يأتي :

1. حركة عام 1938 الإصلاحية في الكويت:

كانت بدايات حركة الاصلاح السياسي في الكويت منذ عشرينيات القرن الماضي ، طالب فيها أعيان الكويت وابرز رجالاتها المشاركة بإبداء الرأي في شؤون البلاد . فكانت لديهم رغبة بإصلاح أحوال البلد والسعي لتطويره في شتى المجالات. وكان على راس هؤلاء التجار والأعيان الذين طالبوا بتقييد سلطة الشيخ احمد الجابر الصباح (1921–1950)، والمشاركة في عملية صنع القرار وتطوير نظام الشورى على اساس البرلمان. فأتفق على تأسيس مجلس شورى في نيسان عام 1921. برئاسة احمد الصقر، احد كبار التجار، واثنا عشر عضواً[2] . وقد دوين ميثاق لتنظيم أمور الكويت من خمس مواد . حيث وضح الميثاق المعاملات التي تنظم علاقات الأفراد وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية. كما الزم الحاكم بمشاورة المجلس في الامور الداخلية والخارجية. الا ان هذا المجلس لم يكن يملك سوى سلطة استشارية فقط. لذلك ظل عاجزاً عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية. زاد من تدهور اموره الخلافات التي نشبت بين اعضائه. مما ادى الى حل المجلس بعد مدة قصيرة من تاسيسه لا تتجاوز الشهرين[3] .

---

(1) وليد بن صالح الرميزان ، الليبرالية في السعودية والخليج . دراسة وصفية نقدية ، روافد للطباعة والنشر (بيروت 2009) ، ص75 .

(2) جمال زكريا قاسم ، دراسة لتاريخ الامارات العربية 1914–1945 ، دار الفكر العربي (القاهرة ، 1972) ، ص165 .

(3) الرشيد ، المصدر السابق ، ص386 .

رغم المآخذ والسلبيات التي رافقت هذه التجربة ، التي تمثلت بكونها "تجربة فوقية" انحصرت في عدد من كبار التجار والوجهاء لم يأتوا عن طريق الانتخاب بل عينتهم السلطة الحاكمة مباشرة . وكذلك الخلافات الشخصية التي طغت على أداء المجلس[1] . الا انها مثلت بداية الوعي السياسي لدى النخب الاجتماعية في الكويت . ومهدت الطريق نحو العمل الدستوري والمشاركة الشعبية في امور الحكم . وهي تعد اول محاولة للممارسة الديمقراطية وصنع القرار السياسي .

استمرت حركة المطالبة بتطبيق المبادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي في عقد الثلاثينات. لاسيما بعد نمو الوعي السياسي والثقافي لدى النخبة المثقفة والتجار في الكويت ، والرغبة في تحقيق قدر من المشاركة في الإدارة والحكم. وكان وراء ذلك عوامل داخلية وخارجية تأتي في مقدمتها انتشار التعليم والأندية والجمعيات الثقافية . وثمة من يؤكد هنا على اهمية الجوار الجغرافي للعراق واثره على الحياة الفكرية والسياسية للكويت . لاسيما وان اكثر المثقفين الكويتيين قد اكملوا تحصيلهم العلمي في مدارس وكليات العراق . وتاثروا بالتجربة العراقية في الادارة والتحديث. فضلاً عن دعم الملك غازي للتوجهات الاصلاحية في الكويت وتشجيعها بالنداءات والتعليقات التي كان يبثها عبر اذاعة قصر الزهور والتي تركت اثراً كبيراً في نفوس الشباب الكويتي.فضلاً عن دور الصحافة العراقية في دفع الكويتيين للمطالبة بالاصلاحات السياسية والاجتماعية[2] .

وعلى اثر ازدياد الدعوات المطالبة بالاصلاح، انشئ المجلس البلدي عام 1934. ومجلس المعارف عام 1936 بطريقة الانتخاب الجزئي. الا ان العمل في المجلسين سرعان ما توقف بسبب التعارض مع توجهات السلطة الحاكمة.مما زاد من حدة المعارضة الوطنية[3].

وفي مطلع عام 1938 ، أقدمت مجموعة من الشباب المهتمين بالاصلاح السياسي والحياة الدستورية والديمقراطية على تشكيل جمعية سرية عرفت باسم(الكتلة الوطنية)[4]، عملت

---

(1) الأنصاري ، تاريخ الحركة الديمقراطية ، مصدر سابق ، ص79 .

(2) الزيدي ، التيارات الفكرية ، مصدر سابق ، ص ص98-99 .

(3) قاسم ، المصدر السابق ، ص168 .

(4) الكتلة الوطنية: تنظيم سياسي سري تكون من المهتمين بالاصلاح والتغيير السياسي والاجتماعي والمطالبة بتطبيق النظام الديمقراطي . تشكل التنظيم في بيت الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، وهو من ابرز المصلحين في الكويت، وأنتخب عبد اللطيف الغانم رئيساً للتنظيم. وابرز أعضائها جاسم الصقر وعبد اللطيف عثمان وعبد العزيز المطوع وآخرون . ينظر : طيبة خلف عبد الله ، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت ، 1921-1971 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، (جامعة البصرة، 1986) ، ص62 .

على نشر الوعي السياسي. بأفكارها ودعواتها الإصلاحية التي نشرتها في الصحف العراقية . كان ابرزها البرنامج الاصلاحي الذي نشرته صحيفة الزمان العراقية في 11 نيسان 1938 وأبرز ما جاء فيه : تأسيس مجلس شورى للنظر في شؤون البلاد الداحلية والخارجية، الاستعانة بنظم الإدارة العراقية في مجال التعليم والمالية ، تأسيس جهاز أمني على غرار جهاز الشرطة العراقية لحفظ الأمن الداخلي ، ضبط واردات الجمارك وتأسيس إدارة مستقلة للجوازات والسفر ، وغيرها من المطالب الإصلاحية[1].

وفي 29 حزيران 1938 رفعت الكتلة الى حاكم الكويت مطالبها في كتاب جاء فيه: "...ان الاساس الذي بايعتك عليه الامة لدى اول يوم من توليك الحكم هو جعل الحكم بينك وبينها على اساس الشورى التي فرضها الاسلام ومشى عليها الخلفاء الراشدون في عصورهم الذهبية. غير ان التساهل الذي حصل من الجانبين ادى الى تناسي هذه القاعدة الاساسية....غير قاصدين الى إزالة أسباب الشكوى وإصلاح الأحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك متقدمين اليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من احرار البلاد للاشراف على تنظيم امورها"[2] .

استجاب الشيخ احمد الجابر لمطالب الكتلة الوطنية، في محاولة لتجنب الفوضى والاضطرابات، وتم بالفعل انتخاب اعضاء المجلس التشريعي الذي ضم (14) عضواً يمثلون كبار التجار في الكويت. واختير الشيخ عبد الله السالم، ابن عم الشيخ وولي العهد انذاك، لرئاسة المجلس[3] . وهو يعد اول مجلس تشريعي في تاريخ الكويت والخليج العربي.

كان ابرز انجازات هذا المجلس اصدار قانون اساسي للبلاد الذي كان من الممكن ان يتحول الى دستور. أذ تكون من مقدمة وخمس مواد مستنبطة من الدستور المصري لعام 1920 . وتعد مواد هذا القانون حدثاً مهماً ولاسيما المادة الأولى التي اقر المجلس فيها ان الامة مصدر السلطات . وان المجلس التشريعي صاحب السلطة في تشريع القوانين وتنظيم المعاهدات والامتيازات الخارجية[4] . وهو بذلك يعد الخطوة الاولى للديمقراطية في الكويت.

ان مطالبة المجلس بالاطلاع على المعاهدات والاتفاقيات النفطية المعقودة مع بريطانيا، ادى الى تدهور العلاقة بين المجلس والشيخ .الذي رفض محاولات المجلس سن قوانين للاستفادة من عوائد النفط للتخلص من استغلال الشركات الاجنبية . فوجد أمير الكويت في مطالبات

(1) الزيدي ، التيارات الفكرية ، المصدر السابق ، ص102 .

(2) عبد الله ، المصدر السابق ، ص62 .

(3) حول أسماء أعضاء المجلس ، ينظر : المصدر نفسه ، ص63 .

(4) أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي(بيروت، 1965)، ص187.

المجلس منافسة غير مرغوبة لسلطته المطلقة . فقرر بتشجيع من بريطانيا مواجهته والعمل على إنهائه . ونجح في ذلك بحل المجلس في 12 كانون الأول 1938[1] .

يمكن القول ان حركة المجلس التشريعي لعام 1938 , رغم فشلها تعد تجربة رائدة في تاريخ الكويت السياسي .لكونها اكثر تنظيماً واهدافها اكثر وضوحاً وانها ارضخت الحكم التقليدي لمشروع المشاركة السياسية في ادارة الدولة على اسس حديثة . وهي أيضاً تعد الخطوة الحقيقية لنشوء الحركة الدستورية والبرلمانية في الكويت ومقدمة للتطور الديمقراطي فيها .

2. الحركة الإصلاحية عام 1938 في البحرين :

شهدت البحرين تنامياً في الاتجاه الديمقراطي منذ عشرينيات القرن الماضي في صفوف المتعلمين والتجار خصوصاً . وقد ساعد على ذلك تاثيرات الصحافة العربية والاتصال بالمفكرين ورواد النهضة العربية , فضلا عن سياسة الاسرة الحاكمة في فرض اعمال السخرة على الناس والاستحواذ على المحاصيل الزراعية وضم الاراضي الزراعية . وايضا نمو روح العداء في صفوف الشباب تجاه بريطانيا . وقد ساعدت تلك الظروف على تنامي المطالبة بالإصلاح في صفوف رؤساء القبائل والتجار والمثقفين[2] . وقد تمثلت هذه المطالب في قرارات المؤتمر الذي عقدته شخصيات إصلاحية في مدينة المحرق بتاريخ 26 أيار 1923 ، والذي عرف بالمؤتمر الوطني البحراني . والتي أكدت على : انتخاب مجلس شورى يضم كافة أطياف الشعب البحريني ، عدم تدخل القنصل البريطاني في الأمور الداخلية للبلاد ، تشكيل محكمة مكونة من أربعة خبراء بأمور الغوص للنظر في شكاوى الغواصين ، تنظيم شرطة وطنية من أهالي البحرين[3] .

أبدى حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (1871–1923) تعاطفاً مع هذه المطالب . واستجاب لها . إلا أن الوكيل السياسي البريطاني عارض هذه الخطوة ومنع الشيخ من اجراء تلك الإصلاحات . بل وصل الامر الى عزل الشيخ عيسى وتعيين ابنه الشيخ حمد بن عيسى (1923–1941) . وايضا تعيين موظف بريطاني بصفة مستشار هو تشارلز بلغريف **(Sir Belgrave)**[4] . ضيق الخناق على الحركة الوطنية البحرينية وفرض نفوذه واشرافه

---

(1) صلاح العقاد ، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، 1972)ص26.

(2) الزيدي ، التيارات الفكرية ، مصدر سابق ، ص108 .

(3) الأنصاري ، تاريخ الحركة الديمقراطية ، مصدر سابق ، ص74 .

(4) أول مستشار بريطاني لحكومة البحرين . عمل في البحرين عام 1926 وحتى عام 1956 احتكر معظم السلطات بيده فأصبح مستشاراً سياسياً وعسكرياً ثم قائداً للشرطة ورئيساً للقضاة ومشرفاً عاماً على الصحة

الكامل على مقاليد الحكم[1] . مما ولد سخطاً شعبياً وتنامياً في الوعي الوطني بضرورة الإصلاح والتغيير .

تظافرت عوامل داخلية وخارجية في بلورة الوعي السياسي لدى الفئات التجارية المتنفذة والطبقة المتوسطة الجديدة التي بدات المطالبة بحقها في العمل السياسي والمشاركة في العملية السياسية . وثمة من يرجع أسباب حركة 1938 في البحرين الى انعكاس أصداء الانتفاضة الفلسطينية عام 1936 . وتأثير الحركة الوطنية في الكويت . واستجابة للحملة التي شنتها إذاعة قصر الزهور ضد الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي . وكذلك حظيت هذه الحركة بتأييد علماء الدين في البحرين بهدف الحد من استبداد الحاكم والمستشار البريطاني[2] فأقدم هؤلاء على رفع مطالبهم لحاكم البحرين تضمنت عدة امور جاء في مقدمتها انشاء مجلس تشريعي مؤلف من الشيعة والسنة دون تدخل أي سلطات اجنبية ، تقليص صلاحيات الحاكم وتحقيق قدر من الديمقراطية . واستبدال الموظفين الهنود بموظفين وطنيين وتنظيم امور الدولة لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين . وكذلك السعي لنشر التعليم في البلاد , وفسح المجال للحريات الفكرية وغيرها من المطالب[3] .

عمت البلاد عام 1938 اضرابات وانتفاضات شعبية , على خلفية رفض المستشار البريطاني لمطالب الإصلاحيين , شاركت فيها فئات التجار والموظفين وعمال شركة النفط والطلاب وأصحاب المهن مطالبين بتشكيل مجلس تشريعي يضم جميع الفئات الاجتماعية وتاسيس النقابات العمالية . وتزايد السخط الشعبي ووزعت المنشورات التي تدعو الى الاضراب العام لحين تشكيل مجلس تشريعي وإطلاق سراح المعتقلين وإنشاء مجلس للقضاء وآخر للتعليم . وقد حملت هذه المنشورات توقيع "رابطة الشباب الاحرار"[4] .

وعلى الرغم من فشل هذه الحركة الإصلاحية بسبب استخدام القمع من قبل السلطة في مواجهتا ونفي قادتها , إلا أنها برهنت على نمو الوعي السياسي . ومثلت بدايات الحركة الديمقراطية الإصلاحية في الخليج كما هو الشأن في الكويت .

3. الحركة الإصلاحية عام 1938 في دبي :

والمعارف . استخدم القسوة والكبد في تعامله مع الحركة الوطنية في البحرين . ينظر : ابراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين ، 1914–1971 ، مطبعة الأندلس (بغداد 1976) ، ص ص108–110 .

(1) المصدر نفسه ، ص110 .

(2) الزيدي ، التيارات الفكرية ، مصدر سابق ، ص110 .

(3) العبيدي ، الحركة الوطنية في البحرين ، مصدر سابق ، ص321 .

(4) قاسم ، المصدر السابق ، ص224 .

كان لدبي موقع جغرافي ومكانة اقتصادية متميزة لوجود ميناء تجاري مزدهر قائم على صناعة الغوص والتجارة . وقد نشطت الحركة الاصلاحية في ثلاثينيات القرن العشرين مع ظهور دعوات تطالب الاسرة الحاكمة بتخصيص جزء من عوائد النفط للشعب وتحديد سلطة الحاكم ونفوذه السياسي والاقتصادي[1] .

وفي 24 اذار 1938 انطلقت في دبي مظاهرات معادية للإجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية بشأن منع تجارة السلاح والرقيق التي عدت تدخلاً في شؤون البلاد الداخلية وتلحق الضرر بمصالح التجار . وتجددت الاضطرابات مرة اخرى في حزيران وانتهت بتقديم مذكرة الى حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوب (1912–1958) تضمنت ضرورة الغاء احتكار الاسرة الحاكمة لعملية شحن وتفريغ السفن في الميناء . وتخصيص ميزانية للصرف على المدينة . واعادة تنظيم الكمارك . ثم اضيف اليها مطلب اخر هواتأسيس مجلس تشريعي على غرار المجلس الكويتي . وبعد مفاوضات بين الطرفين انتهت بتوقيع معاهدة في 30 تشرين الاول 1938 احتوت على كل مطالب الحركة الوطنية وبضمنها تأسيس مجلس تشريعي عرف رسمياً باسم (المجلس الأعلى لدبي)[2] .

باشر المجلس بأجراء الاصلاحات المطلوبة . فتمكن في المدة بين تشرين الأول 1938 و اذار 1939 من تنظيم ادارة مدينة دبي . وتجديد مينائها . وتعيين موظفين أكفاء لتنظيم الخدمات الكمركية . واستحداث مجلسين للبلدية والتعليم وغيرها من الإصلاحات[3] .

لم تستمر هذه التجربة الاصلاحية مدة طويلة بسبب ظهور خلافات وتناقضات بين المجلس والحاكم . تطور الى صراع مسلح انتهى بحل عقد المجلس في آذار 1939 . ويبدو أن لبريطانيا دخلاً في إنهاء هذه التجربة كما حصل في التجارب الأخرى السابقة للتخلص من الأخطار التي تشكلها تلك الحركات الإصلاحية على مصالحها ووجودها في المنطقة[4] .

الخاتمة

يعد النظام القبلي في الخليج العربي ، والذي أستند أليه النظام السياسي الحديث،النمط الرئيس للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المرحلة التي سبقت اكتشاف النفط،وبعدها أيضاً،وتعتمد القبيلة على العصبية في وحدتها وتماسكها.والشيخ هو الزعيم والحاكم وصاحب

(1) نور الدين بن الحبيب حجلاوي ، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952–1971، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2003)،ص ص49–50.

(2) المصدر نفسه ، ص51 .

(3) محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم (الكويت 1981) ، ص182.

(4) المصدر نفسه ، ص182 .

السلطة العليا. ويستند في إدارة الحكم إلى التقاليد والأعراف الاجتماعية الموروثة.وهو المتصرف الوحيد للسلطة.وقد عزز غياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار من سطوة الشيخ واحتكاره لإدارة المشيخة.هذا الواقع أدى الى غياب المؤسسات والمفاهيم الديمقراطية وإحلال الشرعية القبلية محلها.

وتسيطر على السلطة السياسية في الأقطار الخليجية أسر حاكمة وصلت الى سدة الحكم عبر تطور تاريخي.سواءً لدورها في عملية التحرر من السيطرة الأجنبية. أو عبر اعتناقها لمذهب ديني.أو نتيجة وضعها القبلي وتوقيعها اتفاقيات مع بريطانيا.او نتيجة غزوها واستيلائها على مقاليد الأمور في منطقة أخرى.ويجمع مؤ رخوالتطور السياسي في الخليج العربي على أن الدولة نشأت على أساس عقد اجتماعي بين الأسر الحاكمة وزعماء القبائل وكبار التجار الذين مثلوا أبرز فئات المجتمع الخليجي آنذاك.وقد تشكلت البنية السياسية في الأقطار الخليجية عندما تحولت القبيلة الى مؤسسة سياسية يتمحور حولها العمل السياسي في البلاد بشكل كامل.واعتمدت الحكم الوراثي وفرضت سيطرتها على المؤسستين المدنية والعسكرية.فالسلطة السياسية في الخليج هي في واقع الأمر واحدة من مكونات التركيب الاجتماعي القبلي المعروف في المنطقة.وقد عبر رئيس مجلس الأمة الكويتي الأسبق(جاسم الخرافي)عن هذا الواقع بطريقة عفوية عندما صرح قائلاً:" نظام الحكم هو أسرة من أسر الكويت " .وقد تمتعت هذه الأسر بالسلطة والنفوذ السياسي والاقتصادي المطلق.

ونتيجةً لطغيان النزعة القبلية في الخليج واتجاه الأفراد في ولائهم نحو القبيلة دون الولاء الوطني.فضلاً عن سياسة العزلة الثقافية والفكرية التي مارستها الدول الاستعمارية في الخليج.فقد عاشت المنطقة حتى مطلع القرن العشرين مرحلة وصفت بالتأخر الفكري والثقافي.فلم يشهد الخليج آنذاك أية ملامح لبروز الوعي السياسي والفكري كالممارسات الديمقراطية أو المدارس أو الجمعيات الأدبية والاجتماعية. وحتى الصحف التي اعتمدت عليها شريحة محدودة من أبناء الخليج كانت تصل الى المنطقة من الأقطار العربية المجاورة مثل مصر والعراق وبلاد الشام.

وفي مطلع القرن العشرين حدث تطور في الواقع السياسي والفكري في المجتمع الخليجي . كان وراءه عدة عوامل يأتي في مقدمتها مجئ بعض رواد النهضة العربية الحديثة الى منطقة الخليج . وطرح تجاربهم وأرائهم الفكرية عن طريق الحوارات والنقاشات التي جرت بينهم وبين فئات المجتمع الخليجي،ولاسيما الشباب منهم،وكذلك شكلت الصحافة العربية رافداً مهماً لمصادر الوعي السياسي والفكري للمنطقة.كما مثلت الجمعيات والأندية الاجتماعية.ثم الرحلات والبعثات العلمية والتجارية التي قام بها التجار وطلبة العلم من أبناء الخليج النواة الأولى لظهور نخبة اجتماعية تحمل مفاهيم جديدة وتسعى لإصلاح وتغيير الواقع السياسي والفكري في الخليج العربي.

لذلك انتشرت في أقطار الخليج العربي دعوات وحركات أصلاحية تطالب بإصلاح الأوضاع السياسية وتهدف الى إرساء أسس الديمقراطية في المجتمع الخليجي بالاشتراك في العملية السياسية وصنع القرار وتحقيق درجة من الديمقراطية تتمثل في الحد من سلطات الحاكم بتكوين مجالس تشريعية منتخبة. وتحقيق مستوى من العدالة الاجتماعية.ووقف الاستغلال الاقتصادي وغيرها من الأهداف.وقد وجدت هذه الدعوات والمطالب صدىً في بعض الأقطار الخليجية.لتكون الجذور الأولى لتطور النظام الدستوري والديمقراطي في منطقة الخليج العربي.